

(ختام الملف)

## العراق والربيع العربي

أولاً

افتراضات أولية:

سأبدأ بافتراضين مثيرين للجدل:

أولاً: خلافاً لما يعتقد به معظم الباحثين في الشأن العراقي، أرى أنّ تغيير النظام الذي حصل في العراق بعد العام ٢٠٠٣ لم يكن ملهماً للاحتجاج الديمقراطي المسمى بـ«الربيع العربي»، بل إنه قد أخره في واقع الأمر. لقد استغلّ المستبدون، في طول العالم العربي وعرضه، الأوضاع المؤلمة في العراق كنموذج لكون الديمقراطية التي فرضها الغرب تقطُر دماً طائفاً.

ثانياً: خلافاً للفكرة الشائعة، أرى أن الربيع العربي لم يبدأ في تونس (ديسمبر ٢٠١٠)، وإنما بدأ في إيران بعد انتخابات الرئاسة في حزيران ٢٠٠٩ مباشرة، تلك التي يُعتقد أنها زوّرت من أجل ضمان ولاية ثانية للرئيس الإيراني السابق أحمدني نجاد. في إيران بلد غنيّ بحركات الاحتجاج المدنية، القاعدية، التي أسقطت نظام الشاه من خلال العمل المدني وليس بواسطة انقلاب عسكري. أما الدول العربية، على العكس من ذلك، فهي مجردة من قدرة مدنية كهذه، حتى تفجرت سلسلة الأحداث الجماهيرية في مدن تونس ومصر والبحرين واليمن وليبيا وسوريا.

إذا كان لهذا الافتراض نصيب من الحقيقة، فإنّ الحراك سيعود إلى

د. فالح عبد الجبار\*

التسلطي من هذه الدول. لهذا التباين أهمية تاريخية واسعة تحتمل مزيداً من الفحص والنقاش.

إنّ هذا الانتشار شبيه، إلى حدّ ما، بسلسلة ردود الفعل التي عمّت الأنظمة «الاشتراكية» في شرق أوروبا، أو الأنظمة العسكرية في أميركا اللاتينية في تسعينيات القرن المنصرم. وقد كان لكلّ من هاتين المنطقتين إطار متشابه ونقاط مرجعية متماثلة.

لقد سبق العراق بقية الدول العربية في تفكيك النظام الشمولي السابق بشروط بعيد، ولكنه لا يزال يحتفظ بخصال المركزية العالية، كما أنهاخذ يتجه نحو نمط من الحكم أكثر سلطوية بمرور الوقت، الأمر الذي تسبّب، في الحقيقة، في صعوبات من الناحية التوازنات الإثنية والفئوية.

### ثالثاً

#### مأزق العراق:

لا يزال العراق، عموماً، في البرزخ، حالة وسطى تعذب القادة السياسيين المتفائلين والقلقين معاً. فبالنسبة لهؤلاء، ما يزال التأثير الكامل للربيع العربي في طور الاقتراب، في ظلّ حالة اللاعاب واللامغلوب في سوريا وبقاء الاحتجاج الإيراني في

لقد استغلّ المستبدون، في طول العالم العربي وعرضه، الأوضاع المؤلمة في العراق كنموذج لكون الديمقراطية التي فرضها الغرب تقطّراً دماً طائفياً

خلافاً لما يعتقدُ به معظمُ الباحثين في الشأن العراقي، أرى أنّ تغيير النظام الذي حصل في العراق بعد العام ٢٠٠٣ لم يكن ملهماً للاحتجاج الديمقراطي المسمى بـ"الربيع العربي".

إيران في المستقبل المنظور، فلا يزال نجاح الحراك الربيعي في حاجة لأن يكتمل. فسوريا قد دخلت طريقاً مسدوداً الآن، في حين تبدو إيران مستقرة.

### ثانياً

#### التباينات السياسية والمرجع المشترك:

لا بد لأيّ تحليل ذي معنى لحالة العراق والربيع العربي من أن يبدأ من التمايز الضروري بين انماط الدول العربية:

أولاً: ثمة دول سلطانية ذات حكومات متسلطة (كالعربية السعودية) شرعيتها منغرسه في الدين والتقاليد. ثانياً: هنالك دول تسلطية شمولية (أمثال سوريا وليبيا) تهيمُن فيها خلطة من الحزب الواحد-الدولة. ثالثاً: هنالك الدول التسلطية التي اجرت مرغمة نوعاً من الإصلاح (مصر وتونس واليمن والمغرب والأردن)، حيث يتوفر هامش من الانفتاح السياسي، وهامش من تطور «السوق الحر» مما سمح بوجود بعض التنظيم والعمل المدني.

لقد انفجرت الحركات المعارضة في النمط الثالث، مجموعة الإصلاح الجزئي، ثم امتدت، ربما قبل أوانها المثالي، إلى النمطين السلطاني والشمولي

في طريقها، أو تُضعف على الأقل، مدى واسعاً من الأنماط الأيديولوجية السياسية والاجتماعية في العراق والبحرين والكويت ولبنان، وحتى في فلسطين (الضفة الغربية وغزة).

تحليل وضع الشطر الأول (الدول العربية) يتمثل في فحص حقائق قائمة فعلاً، بينما يعتمد تحليل الشطر الثاني (إيران) على التأمّل الافتراضي لتطورات لم تحدث بعد. سبب أخذنا لهذين التحليلين جنباً إلى جنب هو بناء ساسة العراق استنتاجاتهم على هذين النوعين من السيناريو: السيناريو الحقيقي والسيناريو الافتراضي. إذا كانت مفاهيم وتصورات الفاعلين من قادة ونشطاء، في السياسة كما في الحياة، أهمّ من الحقائق الموجودة على الأرض، فإنّ هذه المفاهيم والتصورات ذاتها تكون حقائق في أذهان أصحاب الفعل والقرار، بعبارة أخرى: هي حقائق وإن كانت ذهنية، يمكن دراستها.

لقد سبق العراق بقية الدول العربية في تفكيك النظام الشمولي السابق بشوط بعيد، ولكنه لا يزال يحتفظ بخصال المركزية العالية

#### رابعاً

تغيير الاستقطاب وتغيير المخاوف والآمال:

إن عملية فرض الديمقراطية من الأعلى تحت سيطرة سلطة الاحتلال، الذي قادته الولايات المتحدة، أدت إلى تصاعد دور سياسة الهويات التي أصبح طابعها

خلافاً للفكرة الشائعة، أرى أن الربيع العربي لم يبدأ في تونس (ديسمبر ٢٠١٠)، وإنما بدأ في إيران بعد انتخابات الرئاسة في حزيران ٢٠٠٩ مباشرة

حالة سُبات.

ما حققته حركات الربيع العربي المعارضة حتى الآن هو تفكيك النموذج المصري المتمثل في نظام شمولي تسلطي عسكري مع سيطرة حزب واحد، أو من دونها، (الاتحاد الاشتراكي قديماً، أو الحزب الوطني حديثاً) وهو النموذج الذي هيمن على الدولة بحكم الحزب الواحد - العائلة الواحدة، وفرض نظام رأسمالية الفساد أيام السادات ومبارك، مما جعل من الديمقراطية الليبرالية وسوقها الحرة مجرد مهزلة.

من نافل القول التأكيد على أنّ هذا النمط من الحكم قد هيمن منذ العام ١٩٥٢ في العراق وسوريا واليمن والسودان والجزائر. ولم يسقط هذا النمط إلا مع الربيع العربي. أما تركيا فقد حققت النتيجة نفسها عبر عملية ديمقراطية انتخابية متدرجة.

والآن، وعلى وفق افتراضنا، إذا أكملت الحركة دورتها لتعود إلى بلدها الأصل، إيران، فسيؤدي هذا الأمر، إذا ما تمّ بنجاح، إلى سقوط النمط الثاني من الأنظمة الذي ينتشر هو الآخر في المنطقة، النمط الخميني من الأنظمة الشمولية القائم على سلطة الإكليروس (رجال الدين). وهذه نتيجة ستسقط

كالسعودية) للمسلحين الأصوليين (مجاميع القاعدة و غيرها)، حتى أنهم باشروا الشكوى إلى مجلس الأمن ولم يوقف جهودهم سوى الوساطة التركية. في حين كانت سوريا (فضلاً عن دول عربية «سنية» أخرى) تمثل بالنسبة لقادة المعارضة السُّنَّة، خصوصاً البعثيين، كافلاً وحاضنة آمنة. اما الكرد فقد ظلوا محايدين عموماً.

حينما حوصرت سوريا بالمشكلات، وبدأت الهوية الإسلامية للحكومات الجديدة المنتخبة بالتجلي، تغيرت المواقف. بدأ الإحساس يتشكل لدى القادة الاسلاميين الشيعة بأنهم محاطون بل مطوقون بالسُّنَّة، فغيروا تكتيكاتهم و استراتيجيتهم نحو مزيد من التقارب مع إيران، إضافة إلى التوسط بين المعارضة السورية ونظام بشار الأسد، في وقت أتيح فيه ممرٌ لنقل الأسلحة لسوريا، أو السماح لأيران بتجنيد المقاتلين العراقيين (من «عصائب أهل الحق» وغيرها من الحركات المنشقة عن الصدريين). علاوة على ذلك، قدم العراق قروضاً إلى سوريا بحجة أنّ الحصار يضرّ بالشعوب لا الحكومات. سقطت سوريا يمثّل في هذه النظرة تهديداً للأمن الوطني العراقي، أي أمن الحكومة الحالية. لم تبدر يوماً إشارة عراقية رسمية تدلّ على ترحيب صميمي بالربيع العربي، بل إنّ التأييد الوحيد كان مقتصرًا على

يمكن أن ندرس بتمعن مخاوف العراق بشأن العالم العربي قبل الربيع العربي وخلال له وما بعده من خلال تمحيص سياسته المتناقضة تجاه سوريا

ما حققته حركات الربيع العربي المعارضة حتى الآن هو تفكيك النموذج المصري المتمثل في نظام شمولي تسلطي عسكري مع سيطرة حزب واحد، أو من دونها

الإسلامي عاملاً مساعداً على الانقسام الطائفي العميق. لقد كان صعود المجموعات الإسلامية الشيعية في العراق متعارضاً مع التناقضات الراسخة في المنطقة، والتي فرّقت الأنظمة بين مناهض للولايات المتحدة (إيران وسوريا) ومؤيد لها باعتدال (مصر والأردن والسعودية). في الحقيقة، إنّ تصاعد التدين الشيعي في العراق قد تسبب في خلخلة الاستقطاب السابق (الذي ساد منذ ١٩٧٠ على الأقل)، وسبب انعطافاً نحو حالة استئثار قدرًا من الصراع الطائفي في المنطقة، ليس من دون تدخل نشط وعنيف من جانب الأصولية السنية. تعزز هذا الانعطاف بصورة عميقة من خلال النجاحات الانتخابية للإسلاميين في تونس ومصر وليبيا، في حين ضاعف العصيان المسلح السوري، الذي تتصاعد هويته الإسلامية بأطراد، من وزن هذا الاستقطاب.

يمكن أن ندرس بتمعن مخاوف العراق بشأن العالم العربي قبل الربيع العربي وخلال له وما بعده من خلال تمحيص سياسته المتناقضة تجاه سوريا. خلال مرحلة الحرب الأهلية في العراق بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٨، كان ساسة العراق من الإسلاميين الشيعة كارهين للدعم اللوجستي والسياسي من سوريا (و من دول عربية أخرى

من أجل المستقبل حين يؤسّس نظام سياسي جديد قد يؤدي إلى نسخة معينة من الحكم الذاتي الكردي في سوريا.

العراق، إذن، يسعى إلى ثلاثة أنواع متناقضة من السياسات. مصدر خوفه، أو أمله، الرئيس هو نوع من الطوق السني عديم الرحمة، أو نوع من الدعم، في حين توجد بعض المخاوف أو الأمل في تجديد للاضطرابات الإيرانية على شاكلة ما حدث في العام ١٩٧٩ أو العام ٢٠٠٩، مما يمكن أن يطارد أو يخفف من مخاوفهم.

إن سقوط الأسد سيسبب دون شك في تقريب العراق من إيران ويعزز الدفع باتجاه المركزية في العراق، مما سيزيد من مدى تهميش الكُرد والسُنّة وحتى بعض الشيعة. وسيكون من الصعب عكس اتجاه هذا المسار طالما بقيت المعارضة الإيرانية صامتة.

ترجمة مجلة الكوفة

### الهوامش

\* د. فالح عبد الجبار: عالم اجتماع عراقي، عمل أستاذاً وباحثاً في جامعة لندن ومراكز بحوث أخرى عديدة، وهو الآن مدير معهد دراسات عراقية في بيروت. متخصص بدراسة الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط، وتتناول أعماله الدين، دور القانون، الصراع الديني والمجتمع المدني. يكتب بالإنجليزية والعربية، ومن مؤلفاته العربية ما بعد ماركس؟ (٢٠١٠)، العمارة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الشيعي (نموذج العراق) (٢٠٠٩)، في الأحوال والأهوال: المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف (٢٠٠٨)، الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة 'نموذج العراق' (١٩٩٨)، التوتاليتارية (١٩٩٨)، معالم العقلانية والخرافة في الفكر السياسي العربي، (١٩٩٢).

في حال سقوط الأسد، ستحاول إيران أن تحصل على تعويض عنه في العراق بينما سيحاول قادة العراق من الاسلاميين الشيعة الحصول على الأمن من طهران

البحرين، حيث توجد أغلبية شيعية، تعاني من تهميش حقيقي شأن بقية مجتمعات المنطقة.

في حال سقوط الأسد، ستحاول إيران أن تحصل على تعويض عنه في العراق بينما سيحاول قادة العراق من الاسلاميين الشيعة الحصول على الأمن من طهران. على العكس من ذلك، رَحِب الساسة السُنّة من جميع الأطياف الأديولوجية بالتمرد في سورية، إما لأسباب ديمقراطية أو إسلامية طائفية، وهي الأغلب. رَحِبَت المحافظات السنية المحاذية لسوريا (الأبناز والموصل) باللاجئين السوريين، وبضمنهم الجرحى من مقاتلي الجيش السوري الحر. أما المظاهرات المعارضة في هذه المحافظات والمدن الأخرى فهي الآن تقلد نظيراتها في الدول العربية أملاً في إنهاء ما يعتبرونه تهميشاً من قبل ما يسمونه بلغة حادة طائفية القول «النظام الشيعي المتجبر».

العنصر الثالث في السياسات العراقية تجاه سوريا يتمثل في الكُرد. يتعلق هذا الأمر، دون شك، بوجود مكون كردي في سوريا. لقد قدّمت حكومة إقليم كردستان دعماً سياسياً ولوجستياً مكثفاً من أجل تأمين موطن قدم للكُرد في التمرد، وخلق حقائق على الأرض،

